Journal Of the Iraqia University 64-2(31-12) December(2023)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

حدّ الجملة والكلام بين الإسناد والإعلام في التراث النحويّ

د. حاتم محمد محمد مصطفى

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية

كلية الآداب في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل السعودية

The definition of sentence and speech between predication and informativity in the grammatical heritage

Dr. Hatim Muhammad Muhammad Mustafa
Associate Professor at Department of Arabic Language, College of Arts, Imam Abdulrahman Bin Faisal University,Saudi Arabia
hmmustafa@iau.edu.sa

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.447

الملخص:

هدف البحث إلى استكمال قراءة جديدة لتراثنا النحوي بتركيز الدراسة على حد مصطلحَي الجملة والكلام بين الإسناد والإعلام، حيث قام حدهما عند جمهور النحاة على أساس الإفادة، وقصدوا بها إفادة المخاطب نسبة ما بين طرفَي الإسناد، ثم زاد بعضهم إفادة المخاطب علم ما لم يكن يعلم، وإن تحقَّق تمام الإسناد، ومن ثم بدت الإفادة من شقين: إفادة إسنادية، وإفادة إعلامية، وبينهما دارت العلاقة بين الجملة والكلام؛ لذا سعى البحث نحو الكشف عن هذه العلاقة من تلك الناحية وفق المنهج الوصفي، فتتبع حدود المصطلحَين وما تعلق بهما في كتب نحاتنا، بدءًا من كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، وانتهاءً بهمع السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ثم ناقش ما خرج به من مادة علمية ما بين الإسناد والإعلام، مع تحليلها وفق الترتيب الزمني، وبناءً على المناقشة والتحليل جاءت نتائج البحث في الخاتمة، وقد عبَّرت النتائج عن مظهر من مظاهر تطوُّر التأليف في التراث النحوي من خلال تطوُّر حد الجملة والكلام عبر العصور، وما تبعه من تفصيل العلاقة بينهما في ضوء ما ينجم عنهما من إفادة إسنادية أو إعلامية. **الكلمات الدالة: الجملة، الكلام، الإسناد، الإفادة، الإعلامية.**

Abstract:

The research aimed to complete a new reading of our grammatical heritage by focusing the study on the definition of the terms sentence and speech between predication and informativity, as the majority of grammarians based their definition on the basis of usefulness, and by it they meant usefulness to the recipient as a ratio between the two sides of the predication, then some of them added usefulness to the recipient knowing what he did not know, even if The completeness of the predication was achieved, and from here the usefulness appears to be of two parts: a predicative usefulness and an informative usefulness, and between them the relationship between the sentence and the speech takes place; Therefore, the research sought to uncover this relationship from that aspect according to the descriptive approach, so it traced the definitions of the two terms and what was related to them in grammatical books, from Sibawayh (d. 180 AH) to Al-Suyuti (d. 911 AH), and after discussion and analysis according to the chronological order, the results of the research came in the conclusion, which expressed an aspect of the development of authorship in the grammatical heritage through the development of the definition of sentence and speech throughout the ages, and the subsequent detailing of the relationship between them in light of the resulting a predicative or informative usefulness.

Key Words: sentence, speech, predication, usefulness, informativity.

المقدمة:

اهتم التراث النحوي ببيان العلاقة بين الكلام والجملة، فوجدنا من النحاة من ميز بينهما، ومنهم من ساوى، ومنهم من ميز تارة وساوى تارة أخرى. وقد أجمعوا على أن المفيد في الكلام اصطلاحًا ما يحسن السكوت عليه، وفُسِّر حسن السكوت عليه بألا يكون محتاجًا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضرُّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها، إذ الإفادة هنا إفادة المخاطب نسبة ما بين طرفَي الإسناد، ثم زاد بعض النحاة إفادة المخاطب علم ما لم يكن يعلم، وإن تحقَّق تمام الإسناد، ومن ثم نتج عن تلك الزيادة أن إفادة الكلام من شقين: إفادة إسنادية، وإفادة إعلامية.كانت هذه النتيجة سببًا دافعًا للبحث نحو استكمال قراءة جديدة لتراثنا النحوي استهدفت تركيز الدراسة على حد الجملة والكلام بين الإسناد والإعلام. وكان من أبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الجملة والكلام: كتاب الجملة العربية للدكتور محمد إبراهيم عبادة، الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٨٤م، ولكنه – كغيره في هذا الموضوع – ركز على الشق الإسنادي، ولم يهتم بالشق الإعلامي المقصود هنا في هذا البحث.ولتحقيق الهدف المنشود اتبع البحث المنهج الوصفي، فتتبع حدود مصطلحَي الجملة والكلام، وما تعلق بهما في كتب نحاتنا، بدءًا من كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، وانتهاءً بهمع السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ثم ناقش ما خرج به من مادة علمية ما بين الإسناد والإعلام، مع تحليلها وفق الترتيب الزمني، وبناءً على المناقشة والتحليل جاءت نتائج البحث في الخاتمة.

الدراسة:

يُطلَق الكلام لغةً على حدث التكليم، أو على كل ما يُتكلَّم به، قليلًا كان أو كثيرًا، مفيدًا كان أو غير مفيد، بما يشمل: اللفظ، والخط، والإشارة، وحديث النفس، وما ينطق به لسان الحال[١]. أما حد الكلام في اصطلاح جمهور النحاة فقد اختص باللفظ وارتبط بالإفادة، على أساس أن "أصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه"[٢]وإذا كان سيبويه (ت: ١٨٠هـ) لم يصرِّح بحد الكلام في كتابه فقد أشار إليه تلميحًا وتمثيلًا، عبر تفريقه بين الكلام والقول: "واعلم أن (قُلْتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكَى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو: قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؛ لأنه يَحسن أن تقول: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولا تدخل (قُلْتُ). وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه. وتقول: قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْرًا خَيْرُ النَّاسِ. وتصديق ذلك قوله – جل ثناؤه: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ﴾ [آل عمران: ٤٢]، ولولا ذلك لقال: أَنَّ اللهَ"[٣].ومن هذا النص استدل كثير من العلماء على أن سيبويه يعني بالكلام الجمل وبالقول المفردات[٤]، وفهموا أن الكلام عنده "هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها"[٥]، وأن "ظاهر كلام سيبويه – رحمه الله – أن الكلام لا يُطلَق حقيقة إلا على الجمل المفيدة"[٦]، بل قالوا: "صرَّح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يُطلَق حقيقة إلا على الجمل المفيدة"[٧]والقارئ في كتاب سيبويه يجد كثيرًا من النصوص التي تدعم ما سلف من فهم العلماء واستدلالهم؛ فها هو ذا صاحب الكتاب يقول: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إِلَهُنَا، وعَبْدُ اللهِ أَخُونَا"[٨]. ويقول في موضع ثان: "ألا ترى أن (كَانَ) تعمل عمل (ضَرَبَ)، ولو قلت: كَانَ عَبْدُ اللهِ، لم يكن كلامًا، ولو قلت: ضَرَبَ عَبْدُ اللهِ، كان كلامًا"[٩]. ويقول في موضع ثالث: "وإذا جعلتَ (هَذَا زَيْدٌ) اسم رجل فهو يحتاج في الابتداء وغيره إلى ما يحتاج إليه (زَيْدٌ)، ويستغني كما يستغني"[١٠]. ومثل ذلك ما دار بين سيبويه والخليل (ت: ١٧٠هـ) عن رجل يسمَّى (مِنْ زَيْدٍ) أو (قَطْ زَيْدٍ)، جاء فيه: "ألا ترى أن (مِنْ زَيْدٍ) لا يكون كلامًا حتى يكون معتمدًا على غيره، وكذلك (قَطْ زَيْدٍ)، كما أن (غُلامُ زَيْدٍ) لا يكون كلامًا حتى يكون معه غيره"[١١]وعلى رغم تعدد دلالات لفظ الكلام في كتاب سيبويه، فالظاهر من تلك النصوص وغيرها فيه أن الكلام – بوصفه مصطلحًا نحويًا – يُطلَق على الجملة المفيدة بإسناد يمنحها استغناءً يُدرَك بحسن السكوت. يقول سيبويه: "هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عَبْدُ اللهِ أَخُوكَ، وهَذَا أَخُوكَ. ومثل ذلك: يَذْهَبُ عَبْدُ اللهِ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كَانَ عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقًا، ولَيْتَ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[١٢]. ويقول أيضًا: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسدَّه ...، ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هَذَا عَبْدُ اللهِ. وذلك قولك: فِيهَا عَبْدُ اللهِ. ومثله: ثَمَّ زَيْدٌ، وهَهُنَا عَمْرٌو، وأَيْنَ زَيْدٌ؟، وكَيْفَ عَبْدُ اللهِ؟، وما أشبه ذلك"[١٣]. "... ألا ترى أنك لو قلت: فِيهَا عَبْدُ اللهِ، حسُن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسُن واستُغني في قولك: هَذَا عَبْدُ اللهِ"[١٤].ولا يختلف الأمر عند المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، وإن كان قد صرَّح بالإفادة إلى جانب الإسناد والاستغناء وحسن السكوت، وصرَّح بالجملة مصطلحًا نحويًا، غير أنه اكتفى بالتوصيف والتمثيل دون التصريح بحد لها أو للكلام، فقال – مستعملًا مصطلح الجملة: "وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر"[١٥]وقال مستعملًا مصطلح الكلام: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه.

فمن ذلك: قَامَ زَيْدٌ، والابتداء وخبره، وما دخل عليه، نحو: كَانَ، وإِنَّ، وأفعال الشك والعلم والمجازاة. فالابتداء نحو قولك: (زَيْدٌ) فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: (مُنْطَلِقٌ) أو ما أشبهه، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف زيدًا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: (زَيْدٌ)، ولكنت قائلًا له: (رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ زَيْدٌ)، فلما كان يعرف زيدًا، ويجهل ما تخبره به عنه، أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئًا، وإذا قرنتها بما يصلح، حدث معنى، واستغنى الكلام"[١٦]وإذا كان سيبويه قال سابقًا – مستعملًا مصطلح الكلام: "واعلم أن (قُلْتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكَى بها، وإنما تَحكِي بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا، نحو: قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ..."، فقد قال المبرد لاحقًا – مستعملًا مصطلح الجملة: "قلت: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ...؛ لأن (قُلْتُ) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة، نحو الابتداء والخبر، وما أشبه ذلك"[١٧].ثم أخذ الأمر يزاد وضوحًا عند ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، الذي صرَّح أن "أصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه"[١٨]، و"أن أصول الكلام جملتان: فعلٌ وفاعلٌ، ومبتدأٌ وخبرٌ"[١٩]. "وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض"[٢٠]. و"الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلامًا"[٢١]. و"الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت، وتمَّت بها الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول"[٢٢]. بل إنه صرَّح بمصطلح (الجملة المفيدة)، حيث قال: "والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ وخبر"[٢٣]وافتتح أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) إيضاحه بائتلاف الكلام من ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فكان أول أبوابه باب "ما إذا ائتلف من هذه الكَلِم الثلاث كان كلامًا مستقلًا"[٢٤]، وزاد في العسكريات: "... كان كلامًا مستقلًّا، وهو الذي يسمِّيه أهل العربية الجُمَل"[٢٥]. ثم أبدل المستقل بالمفيد – في إشارة إلى تساويهما أو ترتبهما على بعض – قائلًا: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عَمْرٌو أَخُوكَ، وبِشْرٌ صَاحِبُكَ. ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك، كقولنا: كَتَبَ عَبْدُ اللهِ، وسُرَّ بَكْرٌ. ومن ذلك: زَيْدٌ فِي الدَّارِ. ويدخل الحرف على كل واحدة من الجملتين فيكون كلامًا، كقولنا: إِنَّ عَمْرًا أَخُوكَ، ومَا بِشْرٌ صَاحِبَكَ، وهَلْ كَتَبَ عَبْدُ اللهِ؟ ومَا سُرَّ بَكْرٌ، ولَعَلَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ. وما عدا ما ذُكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكَلِم فَمُطَّرَحٌ، إلا الحرف مع الاسم في النداء، نحو: يَا زَيْدُ، ويَا عَبْدَ اللهِ، فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء"[٢٦]. فالكلام عنده مؤتلف "مستقل مفيد مستغنى به عن غيره"[٢٧]وجاء ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) ممثِّلًا لمرحلة الحدود الصريحة المباشرة، فقال – مساويًا بين الكلام والجمل كسابقيه، ومفرِّقًا بينهما وبين القول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وقَامَ مُحَمَّدٌ، وضُرِبَ سَعِيدٌ، وفِي الدَّارِ أَبُوكَ، وصَه، ومَه، ورُوَيْدَ، وحَاءِ وعَاءِ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبِّ، وأُفٍّ، وأَوِّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو: صَه وإيه. والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: زَيْدٌ، ومُحَمَّدٌ، وإِنَّ، وكَانَ أَخُوكَ، إذا كانت الزمانية لا الحدثية. فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا ..."[٢٨]. ولا يخفى ما في تمثيله من شمول للظاهر والمقدَّر من الكلام، ومع تمام الإسناد يكون الكلام مستقلًّا بنفسه مفيدًا لمعناه.وقد أكد مساواته بين الكلام والجملة مرارًا، فمن ذلك قوله: "قد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها"[٢٩]. وإذا كان قد أطلق الكلام في الخصائص على كل جملة مفيدة مستقلة بنفسها، فقد عكس في اللمع قائلًا: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه"[٣٠]وإذا وُضعت نظرته السالفة للكلام في إطار الحد الاصطلاحي، فقد نظر للكلام نظرة أعم من سابقتها حينما جعله جنسًا للجمل، فقال: "لا محالة أن الكلام مختص بالجمل، ونقول مع هذا: إنه جنس، أي: جنس للجمل، كما أن الإنسان من قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] جنس للناس ...، فالكلام إذًا إنما هو جنس للجمل التوامّ: مفردها، ومثناها، ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات: مفردها، ومثناها، ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام. وهذا جليّ"[٣١]ثم توالت الحدود الصريحة للكلام، مساويةً بينه وبين الجملة، قائمةً على أساس الإفادة، فقال عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ): "وإنما سُمِّي كلامًا ما كان جملة مفيدة، نحو: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وخَرَجَ عَمْرٌو"[٣٢]. وقال في كتاب آخر: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خَرَجَ زَيْدٌ، سُمِّي كلامًا، وسُمِّي جملة"[٣٣]وقال أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): "فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالًّا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه. فإن قيل: فما الفرق بين الكَلِم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكَلِم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة"[٣٤]وقال أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ): "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحققين"[٣٥]. ثم أكد قوله مفصلًا في كتاب آخر: "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدةً تامةً، كقولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، و إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ، و قُمْ، و صَه، وما كان نحو ذلك. فأمَّا اللّفظةُ المفردة نحو: (زَيْدٌ) وحده، و(مَنْ)، ونحو ذلك، فلا يُسمَّى كلامًا، بل كلمة، هذا قول الجمهور"[٣٦]. وهنا يلاحظ عليه أنه عد الشرط وجوابه جملة واحدة مفيدة فائدة تامة، فحق عليهما أن يكونا جملةً

كلامًا.وقال ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ): "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمَّى الجملة، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وقَامَ بَكْرٌ ..."[٣٧]. وهو قول ابن جني السالف منذ قليل. ثم قال أيضًا: "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أن الكلمة جنس للمفردات ..."[٣٨]. وهو رأي ابن جني كذلك، لكنّ كثيرًا من الباحثين والعلماء قصروا نسبته على ابن يعيش، بل إن ابن يعيش فعل ما فعله ابن جني آنفًا حينما عرَّف الكلام بالجملة وعكس فعرَّف الجملة بالكلام، إذ قال – مع القولين السابقين: "الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه"[٣٩]وقال ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ): "الكلام اصطلاحًا هو اللفظ المركَّب وجودًا أو تقديرًا، المفيد بالوضع"[٤٠]، "وقولي (بالوضع) تحرَّزت من اللفظ المركَّب المفيد بغير وضع، أي: بغير قصد، ككلام الساهي، والنائم، وما أشبهه، فإنه يسمَّى في اللغة كلامًا، وليس كذلك في اصطلاح النحاة"[٤١]ثم جاء ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) بقيد آخر مع الإفادة في حده للكلام – وهو قيد للتمييز بين الكلام والجملة – فقال: "الكلام ما تضمَّن من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته ...، واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السَّمَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ، وتَكَلَّمَ إِنْسَانٌ ...، واحترز بأن قيل (مقصود لذاته) من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته، بل قُصد لغيره، فليس كلامًا، بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قَامُوا، من قولك: رَأَيْتُ الَّذِينَ قَامُوا، وقُمْتُ حِينَ قَامُوا"[٤٢]واكتفى في مرحلة تالية بقيد المفيد استغناءً به عن قيد المقصود لذاته، فقال: "الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد. والمراد بالمفيد: ما يُفهم منه معنى يحسن السكوت عليه. والقول: يُطلَق على الكلمة المفردة، وعلى المركَّبة بلا فائدة، وعلى المركَّب المفيد. فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول، بل قيدناه بـ(مفيد)؛ ليخرج بذلك الكلمة المفردة، نحو: زَيْدٌ، فإن الاقتصار عليه لا يفيد. ويخرج بذلك أيضًا الكلمة المضافة، نحو: غُلامُكَ، فإن الاقتصار عليها لا يفيد. ويخرج بذلك أيضًا الموصول وصلته، نحو: الَّذِي ضَرَبْتَه، فإن الاقتصار عليه لا يفيد. ويخرج بذلك أيضًا المركَّب الذي لا يجهل أحد معناه، نحو: السَّمَاءُ فَوْقَ الأَرْضِ، فإنه لا يفيد، فلا يعده النحويون كلامًا. وكان في الاقتصار على (مفيد) كفاية"[٤٣]وسار ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) على درب سابقه، فقال: "قلت [في الشذور]: والكلام قول مفيد مقصود. وأقول [في شرح الشذور]: للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي، فأما معناه في الاصطلاح فهو القول المفيد، وقد مضى تفسير القول، وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت عليه، نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، وقَامَ أَخُوكَ، بخلاف نحو: زَيْدٌ، ونحو: غُلامُ زَيْدٍ، ونحو: الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، فلا يسمَّى شيء من هذا مفيدًا؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلا يسمَّى كلامًا"[٤٤]فقد أتبع ابن هشام الإفادة القصد في الشذور، ثم اكتفى بالإفادة في شرح الشذور، على غرار ما حدث مع ابن مالك من قبل، وكذلك اكتفى بالإفادة في الجامع الصغير، حيث قال: "والكلام قول مفيد"[٤٥]. وفي قطر الندى وشرحه، حيث قال: "والكلام لفظ مفيد"[٤٦]. وفي أوضح المسالك، حيث قال: "الكلام – في اصطلاح النحويين – عبارة عمَّا اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقًا أو تقديرًا. والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"[٤٧]. وفي قواعد الإعراب، حيث قال: "اعلم أن اللفظ المفيد يسمَّى كلامًا وجملةً. ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه. وأن الجملة أعم من الكلام، فكل كلام جملة، ولا ينعكس. ألا ترى أن نحو (قَامَ زَيْدٌ) من قولك (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) يسمَّى جملة، ولا يسمَّى كلامًا؟ لأنه لا يحسن السكوت عليه. وكذا القول في جملة الجواب"[٤٨]وعلى هذا فالإفادة تتضمن المقصود أو تستلزمه، ولكن ليس على إطلاقه، بل المقصود لذاته – لا لغيره – على سبيل الاستقلال التام، حيث تتم الإفادة حينئذ، أما إذا فُقد الاستقلال فإنه لا يفيد دون حاجة لغيره. ومن ثم شرح ابن هشام الجملة بتفصيل أكثر، مبيِّنًا أن الكلام أخص منها، لا مرادف لها، فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قَامَ زَيْدٌ)، والمبتدأ وخبره، كـ (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو (ضُرِبَ اللِّصُّ)، و(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، و(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، و(ظَنَنْتُهُ قَائِمًا). وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترافدين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصَّل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمَّى جملة. والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"[٤٩]وأخيرًا أوجز السيوطي (ت: ٩١١هـ) فجعل أحسن حدود الكلام وأخصرها في اصطلاح النحويين "أنه قول مفيد"[٥٠]، فإن "ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وإن أفاد معنى فقول. فإن كان مفردًا فكلمة، أو مركَّبًا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام، أو من ثلاثة فكَلِم"[٥١]وقد وافق السيوطي ابنَ هشام في التمييز بين الجملة والكلام، وجعله رأي الجمهور، فقال: "واختُلف هل هي مرادفة للكلام أو أعم منه؟ فالجمهور على الثاني، بل قال ابن هشام: إنه الصواب؛ لأن شرط الإفادة دونها ..."[٥٢]. وهذا تأكيد لقوله: "ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان ...، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها. قال ابن هشام في المغني: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام. وعلى هذا فحد الجملة: القول المركَّب، كما أفصح به شيخنا العلامة الكَافِيَجِيّ [ت:

٨٧٩هـ] في شرح القواعد"[٥٣]. لكن شيخه مع ذلك "اختار الترادف، قال: لأنَّا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يُطلَق عليه الجملة. وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش [ت: ٧٧٨هـ]"[٥٤]. حيث قال: "وأما الكلام فهو في اصطلاح النحاة عبارة عن الجمل المفيدة، كما سيتضح عند تفسير قيود حده"[٥٥]وفكَّ الكافيجي هذا الاشتباك قبل أن يختار الترادف، فقال: "ونقل البعض عن النحاة أن الجملة ترادف الكلام عندهم. فالحق ههنا هو الرجوع إلى تفسير (الجملة)، فإن اعتُبرت الإفادة فيها أيضًا فلا يُتصوَّر العموم والخصوص بينهما أصلًا، وإن اعتُبر التركيب فيها – سواء أفاد أو لم يفد – فتُتصوَّر النسبة بالعموم والخصوص بلا شبهة. فإذًا لا نزاع بينهم في الحقيقة، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، فكل حزب بما لديهم فرحون"[٥٦]كان هذا عرضًا لجُلِّ حدود الكلام التي صرَّحت بالإفادة، أو كانت الإفادة فيها أساسًا قام عليه الحد. لكن حدودًا أخرى – أقل عددًا – لم تذكر الإفادة، واكتفت بذكر لفظ الإسناد، فأوهمت أن الإسناد غير الإفادة، وأن لا علاقة بينهما، ومن ثم صرَّح أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) وتلميذه المرادي (ت: ٧٤٩هـ) أن كثيرًا من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى الإسناد فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد[٥٧]. في حين أن أبا حيان نفسه ذكر عن بعض أصحابه أن "الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك"[٥٨]. فالفائدة والإسناد مقترنان؛ "لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه"[٥٩]. والإسناد إلى الاسم "أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة"[٦٠]، وبتعبير آخر "أَن يُسند إليه ما تتم به الفائدة"[٦١]وعلى هذا النحو فإن تلك الحدود التي اكتفت بذكر الإسناد تَؤُول إلى الإفادة، بما يدفع الوهم السالف – ولا يحتاج تأكيد ذلك سوى نظرة سريعة على تلك الحدود، وأشهرها للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، والرضي (ت: ٦٨٦هـ). يقول الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زَيْدٌ أَخُوكَ، وبِشْرٌ صَاحِبُكَ، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ بَكْرٌ، وتسمَّى الجملة"[٦٢]. وقد شرح ابن يعيش قول صاحب المفصل فربط الإسناد بالفائدة، قال: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمَّى الجملة، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، و قَامَ بَكْرٌ. وهذا معنى قول صاحب الكتاب: المركَّب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ...، فعرَّفك بقوله أُسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يُرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لأحدهما تعلُّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة. وإنما عبَّر بالإسناد ولم يعبِّر بلفظ الخبر؛ وذلك من قِبَل أن الإسناد أعم من الخبر؛ لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره ...، وهذا إشارة إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدة"[٦٣]وكذا شرح ابن الحاجب قول صاحب المفصل فربط الإسناد بالفائدة، قال: "يريد بالإسناد إسنادًا له إفادة، لا إخبار فقط، بدليل قولهم: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟، فإن الإسناد موجود وليس بخبر"[٦٤]. وعلى رغم هذا الفهم لدى ابن الحاجب فإنه ذكر الإسناد فقط عندما حد الكلام في كافيته: "الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد"[٦٥]. ثم أكَّد ربط الإسناد بالفائدة في شرحه لكافيته، حيث قال: "ونعني بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب"[٦٦]، وفي شرحه للوافية نظم كافيته، إذ قال: "يعني بالإسناد الحكم على أحد الجزأين بالآخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده"[٦٧]. وقال أيضًا في أماليه: "ونعني بالإسناد إفادة المخاطب ما ليس عنده في ظن المتكلم"[٦٨]. بل إنه أفرد إملاءً كاملًا للمراد بالإسناد والإفادة جاء فيه: "المراد بالإسناد: نسبة تفيد"[٦٩]وعلى غرار الزمخشري وابن الحاجب لم يذكر الرضي الإفادة في حده للكلام، واكتفى بذكر الإسناد، غير أن الإفادة تجلَّت مرتبطةً بالإسناد في مواضع كثيرة من كتابه[٧٠]. وقد رفض الرضي إطلاق الإسناد على عمومه، فقال معلِّقًا على صاحب الكافية: "وكان على المصنِّف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركَّب به لذاته؛ ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أُسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله (المقصود ما تركَّب به لذاته) الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال، أو في الأصل، وفي الصفة، والحال، والمضاف إليه، إذا كانت كلها جملًا، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية؛ لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية"[٧١]ومن ثم فرق الرضي بهذا القيد بين الجملة والكلام، قال: "الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي، سواء مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه. والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته. فكل كلام جملة، ولا ينعكس"[٧٢]ولكن كيف يعد الرضي جملتي جزاء الشرط وجواب القسم كلامًا؟! أليس الإسناد فيهما غير مقصود لذاته طالما أنهما في سياق الشرط والقسم؟ فكل واحدة من الجملتين تفقد استقلالها في حيز أسلوبها، إذ الشرط وجوابه ركنان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يفيد منفردًا، وكذلك القسم وجوابه ركنان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يفيد منفردًالذلك فإذا كان ابن هشام اتفق – آنفًا – مع الرضي في أن الجملة أعم من الكلام، وأن كل كلام جملة ولا ينعكس، وأن الكلام شرطه الإفادة أو الإسناد المقصود لذاته، بخلاف الجملة، فإنه التزم التزامًا تامًّا بهذا الشرط، فخالف الرضي مساويًا بين

جملتي الشرط والجزاء من جهة، وجملتي القسم وجوابه من جهة، وجعل كل ذلك "يسمَّى جملة، ولا يسمَّى كلامًا؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه"(٧٣). وبتعبير آخر: "كل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام"(٧٤). يقول الشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ): "ففي ذلك دليلٌ على ما ادَّعاه من عدم ترادف الجملة والكلام، وردٌّ على من قال بترادفهما كالزمخشري، وعلى من قال جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي"(٧٥)هكذا انتهى المطاف بالكلام والجملة إلى التمييز الصريح بينهما في الاصطلاح، وإن تماسًا في نقطة التقاء معينة، فالجملة ما تضمَّن الإسناد مقصودًا لذاته أو مقصودًا لغيره، أما الكلام فما تضمَّن الإسناد مقصودًا لذاته فحسب. هكذا تجلَّى الأمر عند ابن مالك، وتأكد عند الرضي، واستقر عند ابن هشام(٧٦). ويقع التماسُّ بين الكلام والجملة في أن كل ما تضمَّن إسنادًا مقصودًا لذاته – وهو الأصل – فهو جملة وكلام في آن واحد، كالإسناد في المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، مستقلَّين، حيث يستغني بذاته عن غيره، ويحسن السكوت عليه، فتتم الفائدة به دون حاجة لغيره. أما ما تضمَّن إسنادًا مقصودًا لغيره، فهو جملة، وليس بكلام، كالإسناد في جملة الخبر، أو الصلة، أو الشرط، أو جوابه، أو القسم، أو جوابه ...، حيث خرج عن أصله وتحوَّل من مستقلٍ مستغنٍ بذاته إلى مفتقرٍ لغيره، فلا يستغني بذاته حتى تتم الفائدة باجتماعهما، ولا يحسن السكوت على أحدهما. ومن ثم كانت الإفادة – الحاصلة من الإسناد المقصود لذاته – عنصرًا محدِّدًا للعلاقة بين الكلام والجملة، فتمام الإفادة مازج لهما، ونقصانها مائز بينهما. وعلى هذا التمييز فإن كل كلام جملة، وليس كل جملة كلامًا، أي أن الجملة أعم من الكلام وقد سبق ذاك التمييز أو تلك المرحلة – إن جاز التعبير – تمييز آخر، ظهر عند ابن جني، وردَّده ابن يعيش، حيث جعلا الكلام في هذه المرحلة جنسًا عامًّا تندرج تحته الجملة، وعلى هذا فإن كل جملة كلام، أي أن الكلام أعم من الجملة. ولعل هذا ناجم عن النظر إلى نوع الجمل وتصنيفها إلى اسمية وفعلية، فالجملة الاسمية كلام، والجملة الفعلية كلام، فبدا الكلام جنسًا عامًّا يشمل أقسام الجمل، مثلما أن الكلمة جنس عام يشمل أقسام المفردات، فالاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة.وشاع بين جل الباحثين والعلماء أن التمييز بين الكلام والجملة بدء من هذه المرحلة، وبخاصة عند ابن يعيش، في حين أن ابن يعيش لم يكن سوى مردِّد لكلام ابن جني من جهة، ومن جهة أخرى فإن التمييز لم يبدأ من عندهما أصلًا؛ فإذا عُدنا تدريجيًّا مع علمائنا السابقين يتبيَّن أن بوادر التمييز تظهر لديهم ممتدة إلى سيبويه والخليل، وكلها قائمة على الإفادة واستقلال الإسناد، بما يلتقي مع مرحلة التمييز الصريح، أو يمهِّد لها على أقل تقديروإذا بدأنا العودة مع ابن يعيش وابن جني نفسيهما فإن هذا النمط ظهر لديهما بعيدًا عن تمييز الجنس العام الذي ذُكر آنفًا. لقد مضى في البحث اتفاقهما على المساواة بين الكلام والجملة، وأن الكلام جملة مفيدة مستقلة بنفسها، والجملة كلام مفيد مستقل بنفسه. ومع ذلك فقد أدركا أن الجملة قد تفتقر إلى غيرها لتكون كلامًا تامًا، بما يعنى أن الجملة تفقد سمة الاستقلال المفيد في تلك الحال، فلا تتساوى مع الكلام.قال ابن يعيش – على سبيل المثال: "اعلم أن (لَوْلا) حرف يدخل على جملتين: إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتُعلِّق إحداهما بالأخرى، وتربطها بها، كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين، فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة، فتقول: قَامَ زَيْدٌ، خَرَجَ مُحَمَّدٌ، فهاتان جملتان متباينتان، لا تَعَلُّقَ لإحداهما بالأخرى، فإذا أتيت بـ (إنْ) الشرطية، فقلت: إنْ قَامَ زَيْدٌ خَرَجَ مُحَمَّدٌ"، ارتبطت الجملتان، وتعلَّقت إحداهما بالأخرى، حتى لو ذكرت إحدى الجملتين منفردةً لم تُفِدْ، ولم تكن كلامًا"(٧٧). فصرَّح أن الجملة هنا على هذا الحال ليست بكلام؛ لأنها لم تفد.وقال: "واعلم أن كل واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامة، فلمَّا دخل عليهما حرف الشرط ربطهما، وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كل واحدة من الجملتين إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ، والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر ..."(٧٨)وإذا نويت القسم فقلت: أُقْسِمُ بِاللهِ، ولم تكن مُخبِرًا، فجملة القسم "وإن كانت جملة بلفظ الخبر – والجملة عبارة عن كل كلام مستقل – فإن هذه الجملة لا تستقل بنفسها حتى تتبع بما يقسَم عليه، نحو: أُقْسِمُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ. ولو قلت: أُقْسِمُ بِاللهِ، وسكتَّ، لم يجز ونظير ذلك من الجمل: الشرط والجزاء، فإنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء"(٧٩). إذ "القسم وجوابه وإن كانا جملتين فإنهما لما أكد إحداهما بالأخرى، صارت كالجملة الواحدة المركبة من جزأين، كالمبتدأ والخبر، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد، أو الخبر وحده لا يفيد، كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى، لو قلت: أَحْلِفُ بِاللهِ، كان كقولك (زَيْدٌ) وحده في عدم الفائدة"(٨٠).وكذلك عبَّر ابن يعيش عن عدم استقلال الجملة – ومن ثم التمييز بينها وبين الكلام – في حديثه عن جملة صلة الموصول: "وجملة الأمر أن الصلة بأربعة أشياء: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والظرف. ولا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضمير ذلك الموصول؛ ليربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه، فإذا أتيت فيها بما يتوقف فهمه على ما قبله، آذَنَ بتعلقها به"(٨١). ولهذا "ينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله؛ ليصح الإخبار عنه بعد ذلك. والصلة تخالف الخبر؛ لأن الخبر ينبغي أن يكون مجهولًا عند المخاطب؛ لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئًا مِن أحوال مَن يعرفه. فلو كان ذلك معلومًا عنده، لم يكن مفيدًا له

شيئًا، فلذلك لا تقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ، إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن (جَاءَ) خبر، و(قَامَ) صلة،[٨٢]أما ابن جني فقد أدرك الفكرة نفسها، وكانت المساواة بين الكلام والجملة عنده من جهة تمام الاستقلال والإفادة، أما التمييز بينهما فكان من جهة نقصان الاستقلال والإفادة. أي أنه لمَّا يتسم المركب الإسنادي بالاستقلال والإفادة يجعله كلامًا أو جملةً، ولمَّا يكون المركَّب الإسنادي ناقص الاستقلال والإفادة يجعله قولًا أو جملةً. من ذلك – على سبيل المثال – ما رآه في كتاب سيبويه "أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ..."[٨٣]، قال: "... فعلى هذا يكون قولنا (قَامَ زَيْدٌ) كلامًا، فإن قلت شارطًا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ) فزدت عليه (إِنْ) رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولًا لا كلامًا، ألا تراه ناقصًا ومنتظرًا للتمام بجواب الشرط. وكذلك لو قلت في حكاية القسم: (حَلَفْتُ بِاللهِ) أي كان قسمي هذا، لكان كلامًا؛ لكونه مستقلًّا، ولو أردت به صريح القسم لكان قولًا؛ من حيث كان ناقصًا؛ لاحتياجه إلى جوابه. فهذا ونحوه من البيان ما تراه"[٨٤]ومثلما جعل الناقص "قولًا" جعله "جملةً"، فقال: "بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفرد إلى المفرد. وذلك في الشرط وجزائه، والقسم وجوابه. فالشرط نحو قولك: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو. والقسم نحو قولك: أُقْسِمُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ. فحاجة الجملة الأولى إلى الجملة الثانية كحاجة الجزء الأول من الجملة إلى الجزء الثاني، نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وقَامَ أَبُوكَ"[٨٥]. وعلى هذا المنوال أشار ابن جني إلى "وقوع الجملة موقع المفرد في الصفة والخبر والحال، فالصفة نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَجْهُهُ حَسَنٌ. والخبر نحو: زَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ. والحال كقولنا: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَرَسُهُ وَاقِفَةٌ"[٨٦]وقد عقد صاحب الخصائص بابًا "في التامِّ يزاد عليه فيعود ناقصًا"، قال فيه: "هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح. وذلك قولك: قَامَ زَيْدٌ، فهذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: إِنْ قَامَ زَيْدٌ، صار شرطًا، واحتاج إلى جواب. وكذلك قولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أَنَّ) المفتوحة فقال: أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، احتاج إلى عامل يعمل في (أَنَّ) وصلتها، فقال: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، ونحوه. وكذلك قولك: زَيْدٌ أَخُوكَ، فإن زدت عليه (أَعْلَمْتُ) لم تكتفِ بالاسمين، فقلت: أَعْلَمْتُ بَكْرًا زَيْدًا أَخَاكَ. وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئًا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه. فإن زدت عليه شيئًا مقتضيًا لغيره معقودًا به عاد الكلام ناقصًا؛ لا لحاله الأولى، بل لِما دخل عليه معقودًا بغيره ...، ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يَقُومُ زَيْدٌ، فإن زدت اللام والنون فقلت: لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي: أُقْسِمُ لَيَقُومَنَّ، أو نحو ذلك. فاعرف ذلك إلى ما يليه"[٨٧]وبالعودة إلى أبي علي الفارسي الذي ذكر ائتلاف الكلام المستقل المفيد من اسم مع اسم، وفعل مع اسم ...، وأنه يسمَّى عند أهل العربية الجمل. فعلى هذا المعنى قد تتساوى الجملة مع الكلام، كالجملة الإخبارية المستقلة من (المبتدأ والخبر) أو (الفعل والفاعل). وقد لا تتساوى الجملة مع الكلام، كجملة الشرط وجملة القسم؛ إذ لا يمكن الاستغناء بإحداهما عن جملة الجواب، أو الاستغناء بجملة الجواب عن إحداهما، لذلك قال: "القسم جملة يؤكَّد بها الخبر، ولمَّا كان في الأصل جملة من الجمل التي هي أخبار جاءت على ما جاءت عليه أخواتها، في كونها مرَّةً جملة من فعل وفاعل، وأخرى من مبتدأ وخبر، إلا أنها لا تستقل بأنفسها حتى تُتْبَعَ بما يُقسَم عليه. ونظيرها من الجمل الشرط في المجازاة، في أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجزاء ..."[٨٨]ومن ذلك قوله في موضع آخر: "فأما الاسم والفعل إذا ائتلفا، وكذلك الاسم والاسم، فلم أعلمهما غير مستقلَّين ولا مفتقرَين إلى غيرهما إلا في الجزاء والقسم. ألا ترى أن الفعل والفاعل في الشرط لا يُستغنى بهما، ولا يخلو من أن تُضم الجملة التي هي الخبر إليه ...، وكذلك القسم لا يكون كلامًا مستقلًّا دون أن تضم إليه المقسم عليه والمقسم؛ لأنه ضرب من الخبر يُذكَر ليؤكَّد به غيره ...، فإن قلت فقد أقول: أَحْلِفُ بِالله، وحَلْفٌ بِالله، فيكون كلامًا مستغنى به عن غيره، فإن ذلك إنما جُوِّز إذا أردت الإفادة لجنس حلف عليه، ولم تُرِد هنا القسم. ولو أردت القسم لم يسلم (لأُقْسِمَنَّ) حتى تذكر ما يقسَم عليه. وما عدا ما ذكرت لك من الجملة المتألفة من جزأين: أحدهما خبر والآخر مخبر عنه، فهو مستقل مفيد مستغنى به عن غيره"[٨٩]. إنه يطلق على الشرط "جملة"، وعلى الجزاء "جملة"، من جهة عدم الاستقلال والإفادة، أما في حال الجمع بينهما فيُطلِق عليهما معًا "كلامًا" أو "جملةً" أو "الجملة المتألفة من جزأين"، كل هذا من جهة تمام الاستقلال والإفادة. ومن ثم قد تكون الجملة كلامًا وقد لا تكون ثم نبَّه الفارسي على صلة الموصول، فهي جملة، لكنها لا تستقل معه كلامًا، يقول أبو علي عن الأسماء الموصولة: "ومعنى الموصولة أنها تتم بصلات تُضم إليها. وصِلاتُها لا تكون إلا جملة محتملة للصدق والكذب، ولا بد من أن يرجع منها إلى الموصولات ذِكر. فإذا استوفت الموصولات صِلاتِها على هذه الشرائط كانت بمنزلة اسم مفرد، نحو: زَيْدٌ وعَمْرٌو وعَبْدُ اللهِ، تحتاج إلى ما يحتاج إليه زيد وعمرو حتى تستقل كلامًا، والجمل التي يوصَل بها هي التي ذكرتُ قبلُ أنها تكون أخبارًا لمبتدأ. فمثال وصل (الَّذِي) بالفعل والفاعل: الَّذِي قَامَ، والَّذِي قَامَ غُلامُهُ، والَّذِي ضَرَبْتُهُ، فـ(الَّذِي) اسم موصول و(قَامَ) صلته، وفي (قَامَ) ذِكرٌ مرفوعٌ بأنه فاعل يعود إلى (الَّذِي). فإذا قلت: الَّذِي قَامَ غُلامُهُ، والَّذِي ضَرَبْتُهُ، فالعائد إلى الاسم الموصول (الهاء) في (غُلامُهُ) و(ضَرَبْتُهُ). و(الَّذِي قَامَ) و(الَّذِي ضَرَبْتُهُ) بمنزلة (زَيْدٌ) يحتاج إلى جزء آخر ينضم إليه حتى يكون كلامًا مستقلًّا. تقول: الَّذِي قَامَ صَاحِبُكَ، والَّذِي ضَرَبْتُهُ

مُنْطَلِقٌ، فيكون بمنزلة: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"[٩٠]وبالعودة كذلك إلى ابن السراج الذي ذكر أن أصل الكلام جملتان: فعلٌ وفاعلٌ، ومبتدأٌ وخبرٌ، فقد ساوى بين الكلام والجملة من جهة تمام الاستقلال والإفادة، أما إذا غاب الاستقلال وغابت معه إفادة المعنى فلا تكون الجملة كلامًا، قال: "ولا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام, وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر، ألا ترى أنك لو قلت: (زَيْدٌ) لم يكن كلامًا يُقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلت: (مُنْطَلِقٌ) تم الكلام، فكذلك إذا قلت: (إِنْ تَأْتِنِي) لم يكن كلامًا حتى تقول: (آتِكَ)، وما أشبه ...، فلابد لشرط الجزاء من جواب"[٩١]. "والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد، وهو وحده لا معنى له، لو قلت: (وَاللهِ) وسكتَّ، أو (بِاللهِ) ووقفتَ، لم يكن لذلك معنى حتى تُقْسِمَ على أمر من الأمور"[٩٢]وقبله المبرد الذي أطلق الكلام على الجملة والعكس، قال جامعًا بين المصطلحين في حديثه عن صلة (الذي): "ولا تكون صلته إلا كلامًا مستغنيًا، نحو: الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه، نحو: فِي الدَّارِ زَيْدٌ. ولا تكون هذه الجُمل صلةً له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره ..."[٩٣]. فقد استعمل مصطلح الكلام "كلامًا مستغنيًا" في سياق حديثه عن المبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله مستقلَّين، ولمَّا دخل الكلام المستغني في صلة (الذي) فُقد الاستغناء، فاستعمل مصطلح "الجمل أما سيبويه الذي لم يذكر مصطلح الجملة، ولم يعرِّف مصطلح الكلام، وشاع بين لاحقيه – حتى عصرنا الحالي – أنه يعني بالكلام الجملة ويساوي بينهما، فقد أُخذت عنه الأعمدة التي قامت عليها حدود الكلام وعلاقته بالجملة، وهي: الإسناد والاستغناء وحسن السكوت، حتى أن قيد الإفادة والإسناد المقصود لذاته لا لغيره لا ينفك عن فكرة الاستغناء الذي يُدرك بحسن السكوت، من هنا تجد في كتاب سيبويه التمييز بين المستغني بذاته وغير المستغني، يقول: "ألا ترى أنك لو قلت: فِيهَا عَبْدُ اللهِ، حسُن السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسُن واستُغني في قولك: هَذَا عَبْدُ اللهِ"[٩٤]. وفي المقابل يقول: "إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ: انجزم الجواب (آتِكَ) بـ(إِنْ تَأْتِنِي)؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقًا بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ (إِنْ تَأْتِنِي) غير مستغنية عن (آتِكَ)"[٩٥]. "وتقول: اِئْتِنِي آتِكَ، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئتَ رفعتَ على أن لا تجعله معلَّقًا بالأول، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيًا عنه، كأنه يقول: اِئْتِنِي أَنَا آتِيكَ"[٩٦].

كما أشار إلى جملة الصلة التي تقوم مع الموصول مقام المفرد، فتحتاج إلى أن تبني عليها ليتم الكلام، حيث جعل (أَيّ) بمنزلة (مَنْ) الموصولة، فقال: "وتقول: أَيُّهَا تَشَاءُ لَكَ، فـ(تَشَاءُ) صلةٌ لـ(أَيُّهَا) حتى كمل اسمًا، ثم بنيتَ (لَكَ) على (أَيُّهَا)، كأنك قلت: الَّذِي تَشَاءُ لَكَ"[٩٧]. هكذا يمكن اعتبار تمييز سيبويه بين المستغني بذاته وغير المستغني من بوادر التمييز بين الكلام والجملة.وهكذا يثبت أن التمييز الصريح – القائم على الإفادة واستقلال الإسناد – الذي يُنسب لابن مالك والرضي وابن هشام ظهرت بوادره عند سابقيهم، بدرجات متفاوتة في التصريح والتفصيل، وكانوا يدركون نقطة الفصل بين الكلام والجملة، كما كانوا يدركون نقطة التماس بينهما. ولمَّا كانت نقطة التماس – أي فائدة الإسناد المستغني بذاته أو المقصود لذاته – هي الأصل فقد عمَّموها، وصرَّحوا بالمساواة بين الكلام والجملة أو ترادفهما من باب تغليب الأصل، وهو ما لم يفعله الثلاثة المتأخرون، الذين حازوا فضل تقييد ما أُطلق، وتفصيل ما أُجمل.تبقى إشارة إلى أن من يميز بين الكلام والجملة، فإنه يعتبر الإفادة مائزًا بينهما، حيث يرى "أن اللفظ المركَّب الإسنادي يكون مفيدًا كـ (قَامَ زَيْدٌ)، وغير مفيد نحو (إِنْ قَامَ زَيْدٌ). وأن غير المفيد يسمَّى (جملةً) فقط، وأن المفيد يسمَّى (كلامًا)؛ لوجود الفائدة، ويسمَّى (جملةً)؛ لوجود التركيب الإسنادي"[٩٨]. فإذا كانا يشتركان في مجرَّد وجود الإسناد، فإنه يظل "بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق، وذلك أن الجملة أعم من الكلام؛ لصدقها بدونه، وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جملة؛ لوجود التركيب الإسنادي، ولا ينعكس عكسًا لغويًّا، أي ليس كل جملة كلامًا؛ لأنه يعتبر فيه الإفادة بخلافها. ألا ترى أن جملة الشرط نحو (قَامَ زَيْدٌ) من قولك (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) تسمَّى جملة؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه، ولا تسمَّى كلامًا؛ لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأن (إِنْ) الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك؛ لأن السامع ينتظر الجواب. وكذلك أي وكالقول في جملة الشرط القول في جملة الجواب، أي جواب الشرط، وهي جملة (قَامَ عَمْرٌو) من المثال المذكور، تسمَّى جملة، ولا تسمى كلامًا؛ لما قلناه. والحاصل أنه جعل في كل من جملتي الشرط وجوابه أمرين: أحدهما ثبوتي، وهو التسمية بالجملة، والآخر سلبي، وهو عدم التسمية بالكلام"[٩٩]أما من يساوي بين الكلام والجملة على كل حال، فإنه يعتبر الإفادة واستقلال الإسناد فيهما سواء، ومن ثم فإنه يرى المبتدأ وخبره أو الفعل وفاعله المستقلَّين كلامًا وجملةً، فإذا فُقد استقلال الإسناد بدخول عناصره نفسها في علاقة أخرى، كما في الصلة أو الشرط أو جوابه أو القسم أو جوابه، فإنه لا يسمِّي مثل ذلك "كلامًا" ولا "جملةً"، وإنما يسميّه "تركيبًا"؛ فهو قول مركَّب لا يفيد منفردًا. "وأما إطلاق الجملة على ما ذُكر من الواقعة شرطًا أو جوابًا أو صلةً فإطلاق مجازي؛ لأن كلًّا منها كان جملة قبلُ، فأُطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين نظرًا إلى أنهم كانوا كذلك"[١٠٠].

الخاتمة:

عرض البحث فيما مضى مظهرًا من مظاهر تطوُّر التأليف في التراث النحوي، فكشف عن تطوُّر حد الجملة والكلام عبر العصور، وما تبعه من تفصيل العلاقة بينهما في ضوء ما ينجم عنهما من إفادة إسنادية أو إعلامية. وفيما يلي يمكن إيجاز أهم النتائج:

١. قام حد الكلام عند جمهور النحاة على أساس الإفادة. وقد تجلَّت الإفادة في كتاب سيبويه حيث عبَّر عنها بلفظ الإعلام ومشتقات جذره، ثم ظهر مصطلحها صريحًا عند المبرد ومن تلاه ممن وصلتنا كتبهم.

٢. كانت الإفادة – الحاصلة من الإسناد المقصود لذاته – عنصرًا محدِّدًا للعلاقة بين الكلام والجملة، فتمام الإفادة مازج لهما، ونقصانها مائز بينهما. وقد مثَّل ابن مالك نقطة تحوّل في الفصل الصريح بين الكلام والجملة، ثم تلاه الرضي وابن هشام.

٣. المساواة بين الكلام والجملة، أو قول جماعة من العلماء بترادفهما، لم يكن وهمًا كما وصفه ابن هشام ومن تابعه كالسيوطي وغيره؛ لأن هناك نقطة التقاء أو تماس بين الكلام والجملة، تكمن في أن كل ما تضمَّن إسنادًا مقصودًا لذاته – وهو الأصل – فهو جملة وكلام في آن واحد، كالإسناد في المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، مستقلَّين، حيث يستغني بذاته عن غيره، ويحسن السكوت عليه، فتتم الفائدة به دون حاجة لغيره. أما ما تضمَّن إسنادًا مقصودًا لغيره، فهو جملة، وليس بكلام، كالإسناد في جملة الخبر، أو الصلة، أو الشرط، أو جوابه، أو القسم، أو جوابه ...، حيث خرج عن أصله وتحوَّل من مستقلٍ مستغنٍ بذاته إلى مفتقرٍ لغيره، فلا يستغني بذاته حتى تتم الفائدة باجتماعهما، ولا يحسن السكوت على أحدهما. وما كان من العلماء القائلين بالمساواة أو الترادف إلا أن عمَّموا نقطة التماس بين الكلام والجملة، فقالوا بتساويهما أو ترادفهما من باب تغليب الأصل، مع إدراكهم لنقطة التمييز بينهما، على نحو ما أثبته البحث في موضعه.

٤. التصريح بالمساواة بين الكلام والجملة أو ترادفهما شاع منسوبًا إلى الزمخشري صاحب المفصل، في حين أنه ظهر قبله عند أبي علي الفارسي، ثم ابن جني، ثم عبد القاهر الجرجاني. مع عدم إغفال ظهور المساواة تلميحًا وتمثيلًا قبلهم جميعًا، عند سيبويه والمبرد وابن السراج، على سبيل المثال لا الحصر.

٥. أدرك ابن جني ومن بعده ابن يعيش نمطين من التمييز بين الكلام والجملة، أما الأول فقد جعلا فيه الكلام جنسًا عامًّا تندرج تحته الجملة، وعلى هذا فإن كل جملة كلام، أي أن الكلام أعم من الجملة. ولعل هذا ناجم عن النظر إلى نوع الجمل وتصنيفها إلى اسمية وفعلية، فالجملة الاسمية كلام، والجملة الفعلية كلام، فبدا الكلام جنسًا عامًّا يشمل أقسام الجمل، مثلما أن الكلمة جنس عام يشمل أقسام المفردات، فالاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة. وأما الثاني فقد جعلا فيه الكلام للمستغني فحسب، والجملة للمستغني وغير المستغني، وعلى هذا فإن كل كلام جملة، وليس كل جملة كلامًا، أي أن الجملة أعم من الكلام. وهذا ناجم عن النظر إلى تمام الإسناد واستقلاله، فالإسناد المستغني بذاته المستقل عن غيره كلام وجملة، والإسناد المفتقر لغيره ولا يستغني بذاته جملة وليس بكلام. ولمَّا كان الإسناد المستغني بذاته هو الأصل فقد أخذا بتعميمه تغليبًا، وأطلقا الكلام على الجملة.

٦. كانت أبواب الشرط والقسم وصلة الموصول أبرز أبواب النحو الفاصلة بين الكلام والجملة عند النحاة، فبان من خلالها أن الجملة تكون مفيدة أو غير مفيدة، وبتعبير ثان: تكون مستقلة بذاتها أو مفتقرة لغيرها، وبتعبير ثالث: تكون مقصودة لذاتها أو مقصودة لغيرها.

هوامش البحث:

(١) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ج١، ص١٥. والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ج١، ص٢٦٧-٢٦٨. وابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٥١-٥٥. والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م، ج١، ص٤٢. وابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مج٥، ص٣٩٢٢ (كلم). والفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج٢، ص٥٣٩. والزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق إبراهيم الترزي، مراجعة د. محمد سلامة رحمة ومصطفى حجازي و د. عبد اللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي ١٦، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٣٣، ص٣٧٠.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، ج١، ص٧٣.

(٣) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج١، ص١٢٢. وفسَّر كلامه الأعلم الشنتمري مصرِّحًا: "اعلم أن القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد، وذلك أن القول والاعتقاد يدخلان على جملة". النكت في تفسير

كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ج١، ص٣٥٥. وقال المبرد: "(قُلْتُ) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة، نحو الابتداء والخبر، وما أشبه ذلك". المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ج٤، ص٧٨.

(٤) انظر – على سبيل المثال: ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م، ج١، ص١٩-٢٠. وابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٦، ص٥٦١ (ق و ل). وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلَّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م، ص٣٥٢. وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج١، ص٥-٧.

(٥) ابن جني: الخصائص، ج١، ص٢٠.

(٦) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج١، ص٢٦.

(٧) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٥-٧. وانظر: السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٣٢.

(٨) سيبويه: الكتاب، ج١، ص٢١.

(٩) نفسه: ج٢، ص٩٠.

(١٠) نفسه: ج٣، ص٣٢٨.

(١١) نفسه: ج٣، ص٣٣٠. و(قَطْ زَيْدٍ) بمعنى: حَسْبُ زَيْدٍ، بجرّ زيد عند البصريين.

(١٢) نفسه: ج١، ص٢٣. ويتجلَّى معنى الإفادة في انتظار المخاطَب للخبر، يقول سيبويه: "فإذا قلتَ: (كَانَ زَيْدٌ) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثلَه عندك، فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلتَ: (حَلِيمًا) فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ. فإذا قلتَ: (كَانَ حَلِيمًا) فإنَّما ينتظر أن تعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخَّرًا في اللفظ. فإن قلتَ: (كَانَ حَلِيمٌ أو رَجُلٌ) فقد بدأتَ بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة". ج١، ص٤٧-٤٨. وعبَّر عن الإفادة بالإعلام: أَعْلَمْتَهُ، لِتُعْلِمَ، أَنْ تُعْلِمَهُ، عَلِمَ أَنَّ ...، انظر: ج١، ص٤٠، ٤٧-٥٦.

(١٣) نفسه: ج٢، ص١٢٨.

(١٤) نفسه: ج٢، ص٨٨.

(١٥) المبرد: المقتضب، ج١، ص١٤٦. تضمَّن كلامه كل عناصر التعريف أو الحد، لكنه لا يعد حدًّا صريحًا؛ لأن الحد له ضوابط تميزه عن التوصيف أو التفسير. وجدير بالذكر هنا أن جُلَّ الباحثين والعلماء المحدثين يذكرون أن المبرد (ت: ٢٨٥هـ) أول من استعمل مصطلح الجملة، ويتمثَّلون بما جاء في كتابه المقتضب، في حين أن الفراء (ت: ٢٠٧هـ) قد سبق المبرد؛ إذ ورد في معاني القرآن قوله: "... تبيَّن الرفع الذي في الجملة ..." [في تفسيره للآية ١٢٨ من سورة طه]. وقوله: "... فتكون الجملة مرفوعة في المعنى ..." [في تفسيره للآية ٢٦ من سورة السجدة]. الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ج٢، ص١٩٥، ص٣٣٣.

(١٦) المبرد: المقتضب، ج٤، ص١٢٦.

(١٧) نفسه: ج٤، ص٧٨.

(١٨) ابن السراج: الأصول، ج١، ص٧٣.

(١٩) نفسه: ج٢، ص١١٦. وانظر جمعه بين الكلام والجملة: ج١، ص٤٧.

(٢٠) نفسه: ج١، ص٦٥.

(٢١) نفسه: ج١، ص٦٩.

(٢٢) نفسه: ج١، ص٧٩. يعني أن المفعول ليس أحد طرفي الإسناد.

(٢٣) نفسه: ج١، ص٧١.

(٢٤) أبو علي الفارسي: الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، ص٧٢.

[٢٥] أبو علي الفارسي: المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، والدار العلمية الدولية، عمَّان، ط٢، ٢٠٠٢م، ص٦٣.

[٢٦] أبو علي الفارسي: الإيضاح، ص٧٢-٧٣. وانظر له: المسائل العسكريات، ص٦٣-٧٥. واختلف معه جمهور النحاة في تصريحه بأن الائتلاف وقع بين حرف النداء والاسم؛ إذ يقدِّرون فعلًا للنداء هو الذي يأتلف مع الاسم، ومن ثم فهم يجعلون مثال (يَا زَيْدُ) من قبيل ائتلاف الفعل مع الاسم، أما الحرف عندهم فلا يأتلف منه مع الاسم أو الفعل كلام تام مفيد.

[٢٧] أبو علي الفارسي: المسائل العسكريات، ص٧٢.

[٢٨] ابن جني: الخصائص، ج١، ص١٨.

[٢٩] نفسه: ج١، ص٣٣. وانظر: ص١٨-٣٣.

[٣٠] ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، ص٢٦.

[٣١] ابن جني: الخصائص، ج١، ص٢٧-٢٨.

[٣٢] عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م، مج١، ص٦٨.

[٣٣] عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حقَّقه وقدَّم له علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، ص٤٠. وأكمل حديثه عن ائتلاف الكلام على نهج أبي علي الفارسي: "والائتلاف يكون بين الاسم والفعل، كما ذكرنا، وبين الاسمين، كقولك: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة، نحو: يَا زَيْدُ". ثم عاد لنهج الجمهور فصحَّح هذا في شرحه لكتاب الجمل، فذكر ائتلاف الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، وقال: "وما عدا ذلك كان الائتلاف ممتنعًا فيه، فلا يأتلف الفعل مع الفعل، ولا الفعل مع الحرف...، ولا الحرف مع الاسم ...، ثم لا تقدِّر ضم فعل أو اسم إليه إلا في موضع واحد، وهو: يَا عَبْدَ اللهِ، وذلك أيضًا إذا حقَّقتَ لم يكن ائتلاف حرف مع اسم؛ وذاك لأن سبب الفائدة في قولنا (يَا عَبْدَ اللهِ) أن فيه معنى: أَعْنِي عَبْدَ اللهِ، وأُرِيدُ عَبْدَ اللهِ، وأَدْعُو عَبْدَ اللهِ، إلا أنه لمَّا ناب (يَا) عن الفعل وقام مقامه صار لذلك كأنه الذي حصلت به وبالاسم الفائدة". عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النحو، تحقيق ودراسة خديجة محمد حسين باكساني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/١٤٠٨هـ، ص٣٤٤-٣٤٥.

[٣٤] أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م، ص٣.

[٣٥] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ج١، ص٤١.

[٣٦] العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص١١٣-١١٤. وأكمل: "وذهبت شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقًا حقيقيًّا"، ثم أخذ يعدِّد الأدلة على صحة قول الجمهور بإطلاقه على الجملة المفيدة.

[٣٧] ابن يعيش: شرح المفصل، حُقِّق بمعرفة مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ج١، ص٢٠.

[٣٨] نفسه: ج١، ص٢١.

[٣٩] نفسه: ج١، ص٨٨. وانظر: ج٩، ص٩١، ٩٦.

[٤٠] ابن عصفور: المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د.ن، ط١، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، ج١، ص٤٥. وعرَّف الخبر بأنه الجزء المستفاد من الجملة ...، ج١، ص٨٢.

[٤١] ابن عصفور: مُثُل المقرَّب، تحقيق ودراسة صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ ٢٠٠٦م، ص٩٩.

[٤٢] ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٥، ٧-٨. مثال (تكلَّم إنسان) ورد عن ابن مالك في بعض الروايات (تكلَّم أمس)، فكان الأول أكثر مناسبة.

(٤٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، الكتاب ١٦ من التراث الإسلامي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ج١، ص١٥٧-١٥٨. وقد فسَّر المرادي جمع ابن مالك بين الإفادة والقصد في التسهيل ثم الاكتفاء بالإفادة هنا بقوله: "كأنه أخذ (المفيد) في حد التسهيل بالمعنى الأعم لا بمعنى الاصطلاح، فلذلك احتاج إلى ذكرها، أو أراد أن ينص فيه على ما يفهم من قيد الإفادة بطريق الالتزام". المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج١، ص٢٦٩. وعلَّق الأشموني على ابن مالك بقوله: "... اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد، نظرًا إلى أن الإفادة تستلزمهما، لكنه في التسهيل صرَّح بهما وزاد، فقال: الكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته، فزاد (لذاته)، قال: لإخراج نحو: (قَامَ أَبُوهُ) من قولك: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ). وهذا الصنيع أولى؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام". الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حقَّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ مزيدة ومنقَّحة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م، ج١، ص٨-٩. وبمراعاة الترتيب الزمني لمؤلفات ابن مالك نجد أنه سار عكس ما رتَّب الأشموني، فقد صرَّح محقِّق "شرح الكافية الشافية" أن تأليف الكتاب جاء بعد "شرح التسهيل". أي أن ابن مالك بدأ بما في شرح التسهيل "المفيد المقصود لذاته"، ثم أوجز في شرح الكافية الشافية فاكتفى بـ"المفيد".

(٤٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص٥٠-٥١. وما بين المعقوفين إضافة من الباحث للتوضيح.

(٤٥) ابن هشام: الجامع الصغير في النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمود الهرميل، سلسلة روائع التراث اللغوي ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ص١٠.

(٤٦) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م، ص٨٦. وتَابَعَ: "ونعني باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك. فالأول نحو: رَجُل، فَرَس. والثاني كالضمير المستتر في نحو: اِضْرِبْ، اِذْهَبْ، المقدَّر بقولك: أَنْتَ. ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به".

(٤٧) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت، ج١، ص١١.

(٤٨) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم د. علي فودة نيل، نشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ص٣٥. والترتيب الزمني لمؤلفات ابن هشام يفيد أن الشذور أسبق الكتب المعروضة هنا. بما يعني أن ابن هشام اتجه إلى اختزال حده للكلام، فاكتفى بالإفادة استغناءً عن القصد، باعتبار أنها تستلزمه. وذلك على غرار ما فعل ابن مالك من قبل.

(٤٩) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية ٢١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٥، ص٧-٨. ويلاحظ في المغني أيضًا أنه ذكر الإفادة والقصد، ثم اكتفى بشرح الإفادة.

(٥٠) السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٢٩. وأشار إلى شرط القصد عند ابن مالك، فقال: "... وعلى هذا يُزاد في الحد (مقصود)"، كما أشار إلى عدم الشرط، وقال "وصحَّحه أبو حيان". فلم يفصل بين القولين أو يرجِّح. نفسه: ص٣٠.

(٥١) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٢، ص٥.

(٥٢) السيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة "في النحو والصرف والخط"، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص٩٥.

(٥٣) السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٣٧.

(٥٤) نفسه: الصفحة نفسها. وانظر: الكافيجي: شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، مخطوط بدار الكتب المصرية "٢: ١٢١"، جامعة الملك سعود "١٠٨٩، ٤١٥/ش.ك"، ورقة ١٤.

(٥٥) ناظر الجيش: شرح التسهيل "المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، مج١، ص١٤٢.

(٥٦) الكافيجي: شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، ورقة ١٤. ثم أكمل: "لكن المختار هو الترادف؛ فإنك تعلم بالضرورة أن كل مركَّب لا يُطلَق عليه الجملة". ورقة ١٤-١٥. وتعريف كلمة "بعض" جاء هكذا في نص الكافيجي.

(٥٧) انظر: أبا حيان: التذييل والتكميل، ج١، ص٣٦. والمرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج١، ص٢٧٠. والتعبير بكثرة النحويين هنا فيه مبالغة، لكنه تعبير يتناسب مع هجوم أبي حيان المستمر على ابن مالك. وقد رد على أبي حيان تلميذه نفسه ناظر الجيش، فقال: "وهذا الذي ذكره من عدم اشتراط الإفادة خلاف ما يُفهم من كلام النحاة، وقد نقل هو في شرحه حدودًا للكلام عن جماعة من أئمة النحو، وكلها مشتمل على ذكر الإفادة". ناظر الجيش: شرح التسهيل، مج١، ص١٤٧.

(٥٨) أبو حيان: التذييل والتكميل، ج١، ص٣٢.

(٥٩) السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٣٣. وهذا رد على ابن طلحة (ت: ٦١٨هـ) الذي لم يشترط في الكلام التركيب أو الإسناد، فزعم أن الكلمة الواحدة قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام، نحو (نعم) و (لا) في الجواب. ورُدَّ بأن الكلام هو الجملة المقدَّرة بعدها. كما رد عبد القاهر الجرجاني مفسِّرًا: "هذا وإنه لتحصل الفائدة بذكر حرف واحد؛ من أجل دلالته على جملة من الكلام، وذلك قولك في جواب من يقول: هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟ (لا)، الفائدة حاصلة هاهنا، ولكن ليس لنفس ما وُضع له (لا)، ولكن لأجل أنه إذا كان موضوعًا للنفي ثم جاء في جواب استفهام عُلم أن المجيب بها قد نوى في نفسه الجملة المستفهَم عنها، وأنه قصد نفيها، فإذا قال: هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟ فقال المجيب: لا، عُلم أنه أراد: لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ، ثم جعل (لا) دليلًا عليه". عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النحو، ص٣٤٥. وانظر له: دلائل الإعجاز، ص٥٢٥-٥٢٨، ٥٤١-٥٤٣.

(٦٠) ابن هشام: أوضح المسالك، ج١، ص٢٢.

(٦١) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص٤١.

(٦٢) الزمخشري: المفصَّل في علم العربية، وبذيله المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل لبدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت، ص٦.

(٦٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ج١، ص٢٠.

(٦٤) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م، ج١، ص١٤.

(٦٥) ابن الحاجب: الكافية في علم النحو، ومعه الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م، ص١١. وهذا ما فعله أيضًا عندما نظم كافيته فقال: "ثم الكلام كلمتا إسناد".

(٦٦) ابن الحاجب: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، ص٢١٨.

(٦٧) ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م، ص١٢٥.

(٦٨) ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمَّان، ١٤٠٨هـ ١٩٨٩م، ج١، ص٣٣٨ (إملاء: ٤٩ من الأمالي على المفصل).

(٦٩) نفسه: ج٢، ص٨٢٠ (إملاء: ١٣٧ من الأمالي المطلقة).

(٧٠) تلك المواضع تفهم منها أن الإسناد عنده نسبة بين المسند والمسند إليه، أو المنسوب والمنسوب إليه، وهذه النسبة هي التي تكون مجهولة فيعلمها المخاطب أو يُفاد بها. وقد جعل "الأفعال فرع الأسماء إفادةً واشتقاقًا، فأما الإفادة فلاحتياج الفعل في كونه كلامًا إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه عنه". كما رأى أن "كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه، متأخر عنه من وجه آخر ...، أما تقدُّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه وفرعًا له، وأما تقدُّم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة". كما قال عن مثل (ضَرَبَ زَيْدٌ): "مفيد غير محتاج إلى شيء آخر". انظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ج١، ص٣٣-٣٤، ٦٦، ١٠٣، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٣١، ٢٥٧، ٢٨٤-٢٨٥. ج٢، ص٣٨٥. ج٤، ص١١٧.

(٧١) الرضي: شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٣٢-٣٣. ومصطلح "الإسناد" على إطلاقه تام، يُخرِج ما أخرجه الرضي بقيد "الأصلي"، فلا حاجة له.

(٧٢) نفسه: ج١، ص٣٣.

(٧٣) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، ص٣٥.

(٧٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ج٥، ص٨.

(٧٥) خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حقَّقه وعلَّق عليه د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م، ص٣٢.

(٧٦) وإن كان الرضي انفرد من دونهما بجعل جواب الشرط وجواب القسم كلامَين، على رغم أن الإسناد فيهما غير مقصود لذاته طالما أنهما في سياق الشرط والقسم، ومن ثم لا يُلتفت لهذا الرأي. وقد سبق ذكره في عرض حدود الكلام.

(٧٧) ابن يعيش: شرح المفصل، ج١، ص٩٥.

(٧٨) نفسه: ج٣، ص١٥١.

(٧٩) نفسه: ج٩، ص٩١.

(٨٠) نفسه: ج٩، ص٩٣.

(٨١) نفسه: ج٣، ص١٥٠-١٥١.

(٨٢) نفسه: ج٣، ص١٥٤.

(٨٣) ابن جني: الخصائص، ج١، ص٢٠.

(٨٤) نفسه: الصفحة نفسها.

(٨٥) نفسه: ج٣، ص١٨١.

(٨٦) نفسه: الصفحة نفسها.

(٨٧) نفسه: ج٢، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٨٨) أبو علي الفارسي: الإيضاح، ص٢٠٨.

(٨٩) أبو علي الفارسي: المسائل العسكريات، ص٧٠-٧٢.

(٩٠) أبو علي الفارسي: الإيضاح، ص١٠٠.

(٩١) ابن السراج: الأصول، ج٢، ص١٨.

(٩٢) نفسه: ج١، ص٣٨٤.

(٩٣) المبرد: المقتضب، ج١، ص١٥٧. وانظر: ج٣، ص١٣٠-١٣٢، ١٩١، ١٩٨-١٩٩.

(٩٤) نفسه: ج٢، ص٨٨.

(٩٥) سيبويه: الكتاب، ج٣، ص٩٣-٩٤.

(٩٦) نفسه: ج٣، ص٩٥-٩٦.

(٩٧) نفسه: ج٢، ص ٣٩٨. وانظر: ج١، ص١٢٨. ج٢، ص٤٠٥-٤٠٦، ٤١٥. ج٣، ص٦٩، ٨٣.

(٩٨) خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص٣١.

(٩٩) نفسه: ص٣١-٣٢.

(١٠٠) السيوطي: همع الهوامع، ج١، ص٣٧. نسب السيوطي هذا النص لناظر الجيش، ولم أجده في كتابه المطبوع "شرح التسهيل أو تمهيد القواعد".

المصادر والمراجع:

- ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.
- ابن الحاجب: الكافية في علم النحو، ومعه الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمَّان، ١٤٠٨هـ ١٩٨٩م.
- ابن الحاجب: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

- ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.
- ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
- ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ابن عصفور: المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، د.ن، ط١، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- ابن عصفور: مُثُل المقرَّب، تحقيق ودراسة صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ ٢٠٠٦م.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له د. عبد المنعم أحمد هريدي، الكتاب ١٦ من التراث الإسلامي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم د. علي فودة نيل، نشر عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ابن هشام: الجامع الصغير في النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمود الهرميل، سلسلة روائع التراث اللغوي ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ت.
- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية ٢١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ابن يعيش: شرح المفصل، حُقِّق بمعرفة مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت.
- أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- أبو علي الفارسي: الإيضاح، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- أبو علي الفارسي: المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، والدار العلمية الدولية، عمَّان، ط٢، ٢٠٠٢م.
- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، حقَّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ مزيدة ومنقَّحة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ١٣٥٨هـ ١٩٣٩م.
- الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، حقَّقه وعلَّق عليه د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- رضيّ الدين الأستراباذي: شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق إبراهيم الترزي، مراجعة د. محمد سلامة رحمة ومصطفى حجازي و د. عبد اللطيف محمد الخطيب، سلسلة التراث العربي ١٦، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- الزمخشري: المفصَّل في علم العربية، وبذيله المفضَّل في شرح أبيات المفصَّل لبدر الدين الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

- السيوطي: المطالع السعيدة في شرح الفريدة "في النحو والصرف والخط"، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.
- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حقَّقه وقدَّم له علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلَّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٤م، ص٣٥٢.

وابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- عبد القاهر الجرجاني: شرح الجمل في النحو، تحقيق ودراسة خديجة محمد حسين باكساني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٧هـ/١٤٠٨هـ.
- العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الكافيجي: شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، مخطوط بدار الكتب المصرية "٢: ١٢١"، جامعة الملك سعود "١٠٨٩، ٤١٥/ش.ك".
- المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- ناظر الجيش: شرح التسهيل "المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة والإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

References:

- Ibn al-Hajib: Al-Idhah fi Sharh al-Mufassal, edited by Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, Dar Saad al-Din, Damascus, 1st edition, 1425 AH 2005 AD.
- Ibn al-Hajib: Al-Kafiyah in the science of grammar, and with him Al-Shafiyya in the sciences of morphology and calligraphy, edited by Dr. Saleh Abdel Azim Al-Shaer, Library of Arts, Cairo, 1431 AH 2010 AD.
- Ibn al-Hajib: Amali Ibn al-Hajib, study and investigation by Dr. Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Al-Jeel, Beirut, and Dar Ammar, Amman, 1408 AH 1989 AD.
- Ibn al-Hajib: Explanation of the Kafiyah Introduction to the Science of Parsing, studied and edited by Jamal Abd al-Ati Mukhaymar Ahmad, Nizar Mustafa al-Baz Library, Mecca and Riyadh, 1st edition, 1418 AH 1997 AD.
- Ibn Al-Hajib: Explanation of Al-Wafiyah, Nazm Al-Kafiya, study and investigation by Dr. Musa Bannai Alwan Al-Alili, Al-Adab Press, Al-Najaf Al-Ashraf, 1400 AH 1980 AD.
- Ibn al-Sarraj: Principles of Grammar, edited by: Muhammad Othman, Library of Religious Culture, Cairo, 1st edition, 2009 AD.
- Ibn Jinni: Characteristics, edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian General Book Authority, Cairo, 4th edition, 1999 AD.
- Ibn Jinni: Al-Lama' fi Al-Arabiya, edited by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiyyah, Kuwait, D.T.
- Ibn Sayyidah: The Arbitrator and the Greatest Ocean, edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH 2000 AD.

- Ibn Asfour: Al-Muqarrab, edited by Ahmed Abdul Sattar Al-Jawari and Abdullah Al-Jubouri, D.N., 1st edition, 1392 AH 1972 AD.
- Ibn Asfour: The Examples of Al-Muqarrab, edited and studied by Salah Saad Muhammad Al-Mulaiti, Dar Al-Afaq Al-Arabiyya, Cairo, 1st edition, 1437 AH 2006 AD.
- Ibn Aqeel: Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH 1980 AD.
- Ibn Malik: Explanation of Al-Kafiyah Al-Shafi'ah, verified and presented by Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, Book 16 of the Islamic Heritage, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, Mecca Al-Mukarramah, and Dar Al-Ma'moun Heritage, 1st edition, 1402 AH 1982 AD.
- Ibn Manzur: Lisan al-Arab, edited by Abdullah Ali al-Kabir, Muhammad Ahmad Hasb Allah, and Hashim Muhammad al-Shazly, Dar al-Ma'arif, Cairo, d. T.
- Ibn Hisham: Parsing the rules of parsing, investigated and presented by Dr. Ali Fouda Neil, published by the Deanship of Library Affairs, University of Riyadh, 1st edition, 1401 AH 1981 AD.
- Ibn Hisham: Al-Jami' Al-Saghir fi Grammar, edited and commented by Dr. Ahmed Mahmoud Al-Harmil, Masterpieces of Linguistic Heritage Series 3, Al-Khanji Library, Cairo, 1400 AH 1980 AD.
- Ibn Hisham: Explaining the Paths to the Alfiyyah of Ibn Malik, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah Al-Asriyya, Sidon and Beirut, d.d.
- Ibn Hisham: Explanation of the fragments of gold in knowing the speech of the Arabs, edited by Muhammad Mohieddin Abdel Hamid, Dar Al-Tala'i, Cairo, 2004 AD.
- Ibn Hisham: Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Modern Library, Sidon and Beirut, 1st edition, 1414 AH 1994 AD.
- Ibn Hisham: Mughni Al-Labib on the books of Arabs, edited and explained by Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, Heritage Series 21, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1st edition, 1421 AH 2000 AD.
- Ibn Ya'ish: Sharh al-Mufassal, edited by the Sheikhdom of Al-Azhar, Al-Muniriya Printing Department, Cairo, D.T.
- Abu Al-Barakat Al-Anbari: Secrets of Arabic, edited by Muhammad Bahjat Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy, Damascus, 1377 AH 1957 AD.
- Abu Hayyan Al-Andalusi: Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Tashil, edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam, Damascus, 1417 AH 1996 AD.
- Abu Ali Al-Farsi: clarification, investigation and study by Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, World of Books, Beirut, 2nd edition, 1416 AH 1996 AD.
- Abu Ali Al-Farsi: Military issues in Arabic grammar, study and investigation by Dr. Ali Jaber Al-Mansouri, House of Culture and International Scientific House, Amman, 2nd edition, 2002 AD.
- Al-Ashmouni: Al-Ashmouni's commentary on the Alfiyyah of Ibn Malik, "called Manhaj al-Salik to the Alfiyyah of Ibn Malik," verified and explained by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 2nd edition, augmented and revised, Mustafa al-Babi al-Halabi and Sons Press in Egypt, Cairo, 1358 AH 1939 AD.
- Al-Alam Al-Shantamari: Jokes in the Interpretation of the Book of Sibawayh and Explaining What is Hidden from Its Wording and Explanation of its Verses and Strange Things, Study and Verification by Rachid Belhabib, Publications of the Ministry of Endowments and Islamic Affairs in the Kingdom of Morocco, 1420 AH 1999 AD.
- Khaled Al-Azhari: Guide students to the rules of parsing, verified and commented on by Dr. Abdul Karim Mujahid, Al-Resala Publishers Foundation, Damascus and Beirut, 1st edition, 1427 AH 2006 AD.
- Radhi al-Din al-Astrabadi: Explanation of al-Radi on the Kafiya, edited by Youssef Hassan Omar, Qar Yunis University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
- Al-Zubaidi: The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary, edited by Ibrahim Al-Tarazi, reviewed by Dr. Muhammad Salama Rahma, Mustafa Hegazy, and Dr. Abdul Latif Muhammad Al-Khatib, Arab Heritage Series 16, issued by the National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1st edition, 1421 AH 2000 AD.
- Al-Zamakhshari: Al-Mufassal fi Ilm al-Arabiyya, and his favorite tail is in Sharh Ayat Al-Mufassal by Badr Al-Din Al-Halabi, Dar Al-Jeel, Beirut, 2nd edition, d.d.

- Sibawayh: The Book, edited and explained by Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH 1988 AD.
- Al-Suyuti: Similarities and Analogues in Grammar, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, D.T.
- Al-Suyuti: Happy Readings in Sharh Al-Faridah "On Grammar, Morphology and Calligraphy", edited by Dr. Nabhan Yassin Hussein, Al-Mustansiriya University helped print it, Dar Al-Risala, Baghdad, 1977 AD.
- Al-Suyuti: Ham'a al-Hawa'i fi Sharh al-Jami' al-Jami', investigated and explained by Dr. Abdel-Al Salem Makram, Dar Al-Resala, Beirut, 1413 AH 1992 AD.
- Abdul Qaher Al-Jurjani: Al-Jamal, edited and presented by Ali Haider, Dar Al-Hikma, Damascus, 1392 AH 1972 AD.
- Abd al-Qahir al-Jurjani: Al-Muqtasid fi Sharh al-Ihdah, edited by Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, Heritage Book Series 115, publications of the Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed, Baghdad, 1982 AD.
- Abd al-Qahir al-Jurjani: Evidence of the Miracle, read and commented on by Abu Fahr Mahmoud Muhammad Shaker, al-Khanji Library, Cairo, 5th edition, 2004 AD, p. 352. Ibn Malik: Explanation of Tashil, edited by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed and Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Dar Hajar, Giza, 1st edition, 1410 AH 1990 AD.
- Abdul Qaher Al-Jurjani: Explanation of Sentences in Grammar, investigated and studied by Khadija Muhammad Hussein Baksani, Master's thesis, Umm Al-Qura University, Mecca, 1407 AH/1408 AH.
- Al-Akbari: Explaining the doctrines of the Basra and Kufan grammarians, investigated and studied by Dr. Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st edition, 1406 AH 1986 AD.
- Al-Akbari: Al-Lubab fi Il-Isal al-Sajna wa al-Yarb, edited by Ghazi Mukhtar Tulaimat, publications of the Juma al-Majid Center for Culture and Heritage, Dubai, Dar al-Fikr al-Mashur, Beirut, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH 1995 AD.
- Al-Farra: Meanings of the Qur'an, edited by Muhammad Ali Al-Najjar and Ahmed Youssef Najati, World of Books, Beirut, 3rd edition, 1403 AH 1983 AD.
- Al-Fayoumi: Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir by Al-Rafi'i, edited by Dr. Abdel Azim El-Shenawy, Dar Al-Maaref, Cairo, D.T.
- Al-Kafiji: Explanation of the parsing rules, manuscript in the Egyptian House of Books "2: 121", King Saud University "1089, 415/sh.k".
- Al-Mubarrad: Al-Muqtasib, edited by Muhammad Abdel Khaleq Adima, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Supreme Council for Islamic Affairs, Ministry of Endowments, Cairo, 1415 AH 1994 AD.
- Al-Muradi: Clarifying the objectives and paths with an explanation of Alfiyyah Ibn Malik, explained and verified by Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1st edition, 1422 AH 2001 AD.
- Nazir Al-Jaysh: Explanation of facilitation "called Preparing the Rules by Explanation of Facilitation of Benefits", a study and investigation by Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam, Cairo and Alexandria, 1st edition, 1428 AH 2007 AD.